الصناعة للعام نفسه من مجمل الإنتاج القومي العام وهو تقريباً نفس نصيب الزراعة والتجارة. بينما بلغ في القطاع نصيب أموال المغتربين ثلاثة أضعاف نصيب الإنتاج الزراعي و ٥,٥ أضعاف الإنتاج الصناعي[١٢]. وبالتالي لا بد من تفكير جدي وفعال لمساعدة أهل المناطق المحتلة في البقاء من خلال توجيه الدعم بشكل تستفيد منه غالبية الجماهير الشعبية، من خلال رعاية المشاريع الهامة والإهتمام بها وتشجيع التعاون في الإنتاج الزراعي والصناعي ورفع مستوى الدعم لا إيقافه، كما يجري حالياً، حيث أن اللجنة المشتركة لدعم الصمود مجمدة أعمالها منذ أكثر من سنة.

٢ ـ إهمال الأرض والابتعاد عن الاكتفاء الذاتي والتحول الى الإستهلاك الخارجي:

إن الابتعاد عن فلاحة الأرض، بالإضافة إلى خطر المصادرة والاستيلاء، يعرض هذه الأرض للإهمال والتدهور، من إنجراف تربة وانخفاض خصوبتها وتلف الأشجار المزروعة، وعليه فإن نتاج أجيال متعاقبة من الكد والعرق والجهد والدفاع عن الأرض ورعايتها معرض هو الآخر للإندثار. وبالمقابل، فإن نزعة الإكتفاء الذاتي من المحصول الزراعي وتطويره معرضة هي الأخرى للخطر، ومن ثم الى الاعتماد كلياً على السوق الخارجي لتأمين الاستهلاك (وهو في هذا الحال ـ سوق الإنتاج العبري الزراعي ـ) مما سيشجع نزعة التوجه الى الاستهلاك الخارجي دون الإعتماد على الإنتاج المحلي، وسيحول دون تطوير الإنتاج المحلي ذاته والى تأخره. وهذه كلها، إن كان الأمر يدور حول الصناعة أو الزراعة، ستشكل عقبة كأداء في المستقبل أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. فالدولة العتيدة بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بحاجة لمقومات،وقاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي في المناطق المحتلة ستخدم كأساس للتطور المستقبلي لهذه الدولة، ومن هنا فإن تخلف الإنتاج الزراعي سيكون أثره السلبي في هذا المجال، ذلك أن دولة المستقبل المستقلة ستعتمد على السوق الخارجي في تأمين أساسيات وجودها، وبالذات الغذاء، مما سيعرضنا لضغوط ومصاعب كثيرة. ولنتذكر كيف أن الحركة الصهيونية منذ تسلسلها الى فلسطين أخذت، وبالتدريج، تؤسس مقومات دولة المستقبل، ليس على المستويات العسكرية فحسب، بل وعلى المستوى الإقتصادي أيضاً، حيث أنها أقامت المستوطنات الزراعية ـ العسكرية وكذلك الصناعة على الأساس العبري الصرف، أي على أساس العمل العبري المغلق في الصناعة وفي المزارع، مما ساهم في خدمة ودعم الدولة الصهيونية بعد قيامها.

إن ما يجري الآن في المناطق المحتلة هو عملية عكسية تماماً، حيث تسعى سلطات الإحتلال

بشتى الطرق للقضاء على مقومات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بزرع المستوطنات في شتى أرجاء المناطق المحتلة وتحطيم ركائز الإقتصاد الوطني المحلي فيها.

١ ـ «العمل» مجلة فصلية تصدر عن وزارة العمل الأردنية ـ العددان ١١ ، ١٢/١٩٨٠ ـ ص٣ ـ ٣٣.
٢ ـ Administered Territories - Statistics Quarterly - Vol. XI, 1981, p.71
٣ ـ العمل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.
٤ ـ Administered Territories, OP. Cit. P. 71
٥ ـ Statistical Abstract of Israel, No. 33, 1982, P. 741
٦ ـ Ibid. P. 759
٧ ـ Administered Territories, OP. Cit. P.39
٨ ـ Ibid. P.39
٩ ـ د. وليد مصطفى، الممارسات الصهيونية العنصرية ـ صامد الاقتصادي ـ العدد ٤٢ ـ نيسان/١٩٨٣ ص ـ ١٥٨.
١٠ ـ المصدر نفسه ص ـ ١٦٠.
١١ ـ Statistical Abstract of Israel OP. Cit. P.P22. 733
١٢ ـ Quarterly Statistics of the Administered Territories, No 2 - 3, 1981, P. 71.